رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لـ« الثورة » :

أكثر من (8) ملايين عامل وعاملة يسهمون في بناء نهضة اليمن

▫ يتم تكريم المبرزين من العمال اليمنيين اعترافا بدورهم في عملية البناء

▫ استراتيجيتنا تتمثل في الدفاع عن حقوق العمال والتعبير عنهم حيال كافة القضايا

الأول من مايو يوم التفات للعمال الذين بيدهم بناء أدوات البناء والعطاء وإتقان العمل، الأول من مايو يوم يقف العالم بأكمله وقفة أجلال واحترام لتلك السواعد السمر التي تجند لتطوير التنمية في هذا الوطن الغالي، أولئك الجنود المجهولين والموجودون في كل مرفق وكل مؤسسة ومصنع ومعمل وأي قطاع خدمي ، وبهذه المناسبة فقد التقينا برئيس الاتحاد العام لنقابة العمال اليمنيين، محمد محمد الجدري، الذي القى الضوء على جملة من القضايا المرتبطة بالاتحاد ووضع العمال في اليمن:

لقاء/ نجلاء الشعوبي

● الأول من مايو كيف ترون هذا التاريخ؟

– يعتبر هذا اليوم عيداً للعمال تحتفل به اليمن سنويا منذ قيام الثورة٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر واليمن تحتفل وتسبق الأسرة الدولية بهذه المناسبة العظيمة الذي قام بها عمال شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٨٦م، بمطالبة تحديد ساعات العمل وتحديد الأجور والتخفيف من قيود وشروط العمل على المرأة كونها كانت فترة محل ظلم وإجحاف في حق العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما حفز الكثير من العمال في سبيل مطالبة تخفيف ساعات العمل، لأن العمل كان يطول أكثر من ست عشرة ساعة،فطالبوا بتخفيف ساعات العمل وتحديد الأجور وتخفيفا على المرأة من مشاغل العمل وكل قضايا العمل بشكل عام، وواجهت هذه المطالب آنذاك تعندا من قبل أصحاب العمل في مدينة شيكاغو في أمريكا مما تدخلت قوات الأمن في تلك المدينة وأطلقت النار وذهب العديد من الضحايا العمال ولذلك أعتبر الأول من مايو أول ظاهرة عمالية تطالب بحقوق العمال في العمل واعتبرتها منظمة العمل الدولية عيداً عماليا سنوياً يحتفل به العالم و كان النبراس للحركة النقابية الدولية في العالم وأيضاً في تلك الفترة كان هناك قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان أوروبا وأمريكا ظلم كبير على العمال حتى أنه كان نظام العبيد ونظام السخرية على العمال يطبق، حيث من كان يرفع صوته يتعرض لأقسى وأسوأ المعاملة من العنف والموت، ولذلك فإن الخطوة الأولى للحركة العمالية في العالم بأن تسن المطالب ويرفع العمال صوتهم وأن يستمع إليها وأن يعتبر هذا اليوم عيد العمال العالمي، وفي اليمن قبل الثورة لم تكن هناك مشاريع اقتصادية ولا مصانع وكان الشعب اليمني كله أطر شعب عامل ومزارع و لم توجد هناك مصالح بتجمع فيها العمال لتنظيم أنفسهم وإنشاء نقابات عمالية لأنه لم توجد المكتسبات ولم يعترف الإمام أو النظام في تلك الفترة بحقوق الشعب اليمني كاملاً فكيف بالعمال، وإنما كان الشعب كله مظلوما ويتم مصادرة حقوقه وحرياته بحيث لاتوجد قوانين وتنظيم أعمالهم ولا نقابات ولا هناك مؤسسات للبنية التحتية للدولة بالمعني الحضري وبعد قيام الثورتين المباركة سبتمبر وأكتوبر التي سنت التشريعات العمالية المتطورة واعترفت بحقوق العمال وبالحق النقابي كون العمال في اليمن ليسوا فقط الذين يقومون بالبناء والنهضة من بعد قيام الثورة وإنما هو التواصل الحضاري منذ القدم فقد عرفت حضارة سبأ ومعين وبناء السدود والقصور والأنظمة المتطورة والعمل الديمقراطي ولهذا فإن الثورة السبتمبرية اعترفت بحق العمل توصلاً حضاريا مع ما يقوم به العمال اليمنيون من تشييد الحضارة سواءً في الماضي أو الحاضر، ومن خلال شق الطرقات التي وصلت إلى الأرياف والقرى والكهرباء والمياه والمشاريع المختلفة باجتهاد العمال والمهندسين وذلك اعتراف بدورهم في البناء واعترافهم بحقوق العمال ، وما أتت الثورة من تشريعات وطنية هامة بداية من الدستور مرورا بقانون العمل وقانون النقابات وما هذا إلا إنصافاً للعمال ولدورهم الحضاري والوطني ودورهم التنموي.

مناسبة عمالية

● ما الذي تحدثونا عن العمال اليمنيين في هذه المناسبة؟

– العمال اليمنيون يشاركون الأسرة الدولية في هذا اليوم وتقوم الجمهورية اليمنية بمختلف شرائحها الاجتماعية و تمثيلها الثلاثي مثل أصحاب العمل والحكومة والنقابات بتكريم العمال المبرزين في العمل المختلفة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المختلط فيكرم العمال المبرزون ويحفز العمال قطاعات حيث يكرم أكثر من عشرة آلاف عامل وعاملة ويمنحون شهادات وحوافز مادية ورحلات سياحية إلى مناطق مختلفة وهذا بفضل جهودهم، وبنفس الوقت حافز لزملائهم الذين لم يحالفهم الحظ التكريم ليبذلوا الجهد والعرق الأكثر لزيادة الإنتاج أكثر وللمبدعين يبدعوا في أعمالهم أكثر لكي يحصلوا على تكريم في العام المقبل ولهذا فان عمالنا يحظون برعاية خاصة من قبل القيادة السياسية وممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله، لكن في بعض القطاعات الخاصة لا يوجد تفاعل مع قضايا العمال منه على سبيل المثال أن هناك شركات لا تعترف بالعمل النقابي إلى اليوم فالقانون الذي ينظم العمل النقابي أتاح للعمال تنظيم أنفسهم ابتداء من الدستور وتنظيم النقابات في تكوين أنفسهم وتشكيل نقابات واتحادات، وفي بعض الشركات يأتي إلينا مطالبين من القطاع الخاص لتشكيل عمل نقابي وهؤلاء مسئولين واعين لدور العمل النقابي كون العمل النقابي عاملا مساعداً للإدارة في حل القضايا والمشاكل وبدل ما يتم التخاطب مع عشرة آلاف عامل أو عشرين عاملا وعاملة يتخاطب مع هيئة منتخبة من العمل وتناقش قضاياهم ولهذا نجد ونسجل لهم الشكر والتقدير الذين يتفاعلون مع العمل النقابي وتطلب من الأخوة أصحاب العمل في القطاع الخاص الذين يتخوفون من العمل النقابي أن يشجعوا ذلك، حيث أن العمل النقابي عامل مساعد لتذليل العقبات والصعوبات أمام الإدارة وليس هو البديل نحن شركاء في العملية الإنتاجية شركاء في صنع القرار الإنتاجي والاقتصاد ولكن لسنا شركاء في رأس المال حتى لا يفهم أحد أن هولاء يريدون أن لا يكونوا شركاء لأن الاشتراكية من الباب الخلفي ، نظام سياسي ونحن في اتحاد العمال وأصحاب العمل والحكومة شركاء اجتماعيين ولا نسعى إلى أن يكون العمل النقابي بديلاً عن الإدارة وأيضاً الإدارة لا تكون بديلاً عن العمل النقابي ولكن هناك علاقة قانونية وأنظمة وتشريعات، وقانون النقابات ينبغي أن يوضح دورهم ودور أصحاب العمل ومكانتهم ودور الحكومة كونها الراعي الأول للعمال وأصحاب العمل وهي الجهة التي تشرف على حماية القانون الصادر منها.

مهام

● ماهي أهم المهام التي يقوم بها الاتحاد العام لنقابات العمال اليمنيين؟

– الاتحاد العام للعمال يقوم بعدد من الأنشطة المختلفة منها أولاً العمل على تحسين الحياة المعيشية للعمال وزيادة المرتبات والعمل على تخفيف الضرائب وتحسين صحة العاملين وأتاحة فرص عمل مشاريع صغيرة وأيضا مساهمة الاتحاد العام في صياغة التشريعات القانونية وإبداء الملاحظات حولها حتى لا تصدر هذه القوانين مشوهة وتخالف الاتفاقيات الدولية والعربية التي صادقت عليها اليمن ولهذا فإن اتحاد عمال اليمن بما يملك من خبرة تشريعية وخبرة نضالية يمثل العمال،إلى جانب آخر هو يقوم بدور التوعيه ، سواء توعيه من القيادات النقابية بكيفية التعامل مع الإدارات وبشكل قانوني أيضا، حيث كان يعرف في الفترة الماضية بالحراك الطبقي ما بين العمال وأصحاب العمل ولهذا تكرس الفهم المشترك الآن وهي الشراكة الاجتماعية بحيث تكون هناك شراكة للتنمية للأطراف الإنتاجية الثلاثة وشركاء اجتماعيين وفي نفس الوقت تأهيل قيادات العمل النقابي التأهيل العلمي والقانوني لرفع مهارتهم التفويضية ومهارتهم الإنسانية لكي يستطيعوا أن يعبروا عن العمال وعن قضاياهم ومتطلباتهم سواء مع الحكومة أو مع أطراف الإنتاج الطرف الشريك وهم أصحاب العمل أيضاً لتمثيل الحركة العمالية اليمنية في المنابر الدولية وفي أي منبر لتثبت أن الحركة العمالية اليمنية صاحبة تاريخ نضالي عريق منذ الخمسينات حتى اليوم،وهي تمتلك رصدا نضاليا واسعا وأيضاً تمتلك الخبرة ومهارات متجددة ويكفينا كحركة عمالية فخراً أنه نبتت هذه الحركة العمالية من رحم قادة مؤسسين يتمتعون بحس وطني ومهني ولهذا فأنهم منذ الولهة الأولى عملوا من أجل تحقيق وحدة الوطن وعملوا من أجل تحسين الحياة المعيشية للعمال وأيضاً عملوا من أجل بناء منظومة تشريعية متطورة وفي نفس الوقت مقارعة الاستعمار والحكم الإمامي البغيظ.

عماله غير مؤهلة

● العمالة اليمنية ينقصها الكثير من التأهيل الذي يلبي احتياجات سوق العمل فما الذي تعملونه للنهوض بالعامل اليمني من خلال التدريب والتأهيل؟

– لو يتم النظر للتعداد السكاني لجمهورية اليمنية الذي يتجاوز ٢٤ مليونا، و نظرنا للإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء على أن هناك أكثر من ثمانية ملايين عامل وعاملة، وبفضل الثورة والنظام الجمهوري فتحت العديد من الجامعات والمدارس حتى أنه وصل التعليم الأساسي أكثر من ستة عشر ألف مدرسة أساسية وثانوية، وإثنا عشر جامعة، وأكثر من ثمانين معهدا مهنيا وتقنيا وهذه الأشياء عملت على تغيير نسبة الأمية في المجتمع المدني لأن الأمية قبل الثورة كانت ٩٥٪في المجتمع اليمني، والآن أصبحت ٤٧٪، نسبة المجتمع قديكون ٣٠٪ من الرجال، ونسبة ٤٧٪ من النساء، أرقام رائعة جداً هذا في إطار التعليم العام والتعليم المهني والتدريب المهني توسعت الآن السوق اليمنية وأيضاً السوق الخليجية بفعل التطور العلمي سوء تغيرات تكنولوجي في المصانع وحتى أنه الآن قد تكون هناك بعض المصانع تستقبل ألفي أو ثلاثة آلاف عامل وبفعل التطور التكنولوجي التي تستغني عن ٧٠٪ من العمال وإحلال محلهم الآلات وهذا في كثير من البلدان لكن في اليمن نجد النظام والحكومة تتعامل مع التكنولوجيا بحذر أولاً بنظرة الإنسانية وهي المسؤولية عن توفير العيش الكريم للمجتمع على أن يكون العامل هو البديل بدل الآلة وفي المشاريع والمصانع التي لا يمكن أن تستغني عن التكنولوجي تسعى لهذا الجانب ولهذا فأن وزارة التدريب المهني والتقني تعمل جاهده على ترجمة متطلبات سوق العمل إلى الواقع العملي المعاش كونها وجدت هناك مجلس أدارة لصندوق التدريب المهني وهذا يساهم فيه أصحاب العمل وأيضا لجنة مجلس الأعلى إشرافي يقوم برسم السياسات العليا لتدريب، والاتحاد العام ممثل في هذا المجلس الأعلى وممثل في مجلس إدارة صندوق التدريب المهني، وأيضاً في كثير من المجالس الإدارية يهدف أولاً لدراسة واقع سوق العمل الوطني والعمل على تنفيذ برامج تدريبية تغطي احتياجات السوق المحلية، ثانياً خلال هذه الفترة نعرف أن دول الخليج مهتمة بالعمالة اليمنية وتعمل جاهدة لأنه كانت الفترة الماضية العمالة اليمنية تقليدية ونمطية الآن تغيرت احتياجات السوق المحلية، فالعمالة والأجنبية الأسيوية هي التي تحتل المرتبة الأولى بدلاً عن العمالة اليمنية فحرصاً من الإخوان في مجلس التعاون الخليجي على أن طلب العمالة اليمنية وما تمثله من الأمانة واللغة إلى آخره يسعون إلى رفع مهاراتهم المهنية فسعت على مؤسسة صلتك القطرية والذي تتبنى من خلال هذا العام تدريب مائة ألف وصولاً إلى أربعة ملايين، وأيضاً دول مجلس التعاون الخليجي تطلب الأيدي العاملة الماهرة خاصة في مجال الطب ومجال الصحة والتعليم ومجال النقل ومجال التعامل الشركات الناقلة سواء الطيران أو البحري أو البري وأيضاً هناك مهارات في تشكيل المصانع التي تتطلب ومهارات علمية وفنية متطورة لذي وهذا الجانب عقدت اليمن دراسات وعملت ورشات عمل وندوات لمعرفة احتياجات سوق العمل الخليجي وأخرها ورشة العمل التي نظمتها منظمة العمل العربية وورشة العمل التي نظمتها منظمة العمل العربية ومنظمة الدولية للهجرة حول تنقل الأيدي العاملة اليمنية إلى دول الخليج وخرجت بمجموعة من التوصيات منها على سبيل المثال وجود ملحقية عمالية في سفارتنا تهتم بقضايا العمال، ثانياً دراسة متطلبات السوق الخليجية وربطها مع التعليم المهني والفني في اليمن، ثالثاً وجود مكاتب تشغيل سواء في اليمن أو في دول الخليج لكن تنظيم عملية تنقل الأيدي العاملة من خلال هذه المكاتب حتى لا يتعرض العامل هو الذي يتحمل نفقات الذهاب والإياب إلى دول الخليج وأيضاً يتحمل مسؤولية البحث عن فرص عمل أو وظيفة في هذه الدول ولهذا مكاتب التشغيل هي التي ستتولى هذه الأمور ولكن في ظل أن توجد مكاتب تشغيل مسؤولية وتحت رقابة الحكومية سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أو في اليمن كون المتطلبات سوق العمل بشركات في القطاع الخاص ليس للحكومة يد فيها وإنما بعض المتطلبات التي ممكن معالجتها مع الجانب الحكومي، لكن تهم القطاع الخاص،لتنظيم تنقل الأيدي العاملة من اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي لابد أن توضع لها الآلية القانونية والتشريعات الذي تكفل للعامل حقوقه أو مرتبة أو الوظيفة الذي يذهب إليها حتى لا يتعرض لابتزاز ومتاعب أخرى وفي نفس الوقت تكفل له حقوق القانونية سواء في الصحة أو السكن أو الحصول على تذكرة السفر للذهاب والعودة، ويعتبر الاتحاد شريكا أساسيا مع الحكومة من خلال التدريب المهني وشريكا أساسيا مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كونها في الطرق والقانون المهني، وفي هذا الجانب فان الاتحاد العام يتلقى الكثير من الشكاوى سواءً من داخل اليمن أو خارج اليمن حول الممارسات التي يتعرض لها عمالنا في أصحاب العمل سواءً في الخليج أو في اليمن، ولهذا في دول الخليج هناك غياب للاتحادات العام وبصراحة غائبة تماما نتيجة انه لا يوجد هناك ملحقيه عمالية وتقوم بهذا الدور ما تسمى الجاليات وأيضاً القنصلية ولهذا لتخفيف عن الجالية والقنصلية قد تقوم الجالية بعملية التوعية ولكن لا تعرض نفسها مع الجانب مع الدولة المستضيفة كونهم ضيوفا على البلد هذا حتى لا تتعرض نفسها تشغيلية تعمل على الحد من سوق العمل بناء على متطلبات أصحاب العمل عندما يطلب تخصصات معينة، ومتطورة مثل التكنولوجيا وتطلب مؤهلات اللغات الانجليزية والفرنسية وغيرها من المؤهلات الأخرى وتأتي هذه المتطلبات من العمل على أساسي أن الحكومة هي المسؤولة على أن ترسلهم لأي دولة أو أي قطر ويجب على الجهات المعنية منها اتحاد العام للعمال والغرف التجارية وأيضا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تصيغ قضاياهم وأن يرسلوا أساسيات تدريبه وتأهيله واضحة وفي نفس الوقت يوعوا العمال كونهم يعتبرون سفراء اليمن في هذه الدول ولهذا يجب أن يوعوا بحقوقهم القانونية في هذه الدول وماهي واجباتهم واحترام القوانين العامة لهذه البلدان كونهم ضيوفا وافدين على هذا البلد وفي نفس الوقت متابعة قضاياهم حتى لا يتعرضوا إلى تعسف من أي جهة.

إستراتيجية

● ماهية الاستراتيجية التي يسير عليها الاتحاد العام لنقابات العمال؟

– الإستراتجية هي أهداف الاتحاد التي تتمثل في الدفاع عن حقوق العمال والتعبير عنهم في كافة القضايا الفنية والمهنية والمشاركة في سن التشريعات، وإيجاد علاقة متميزة ورفع مهاراتهم التدريبية والتأهيلية، وإيجاد قوانين تحميهم ومن أبراز ما عملة لاتحاد العام في مطالبة في (٢) أبريل لعام ٢٠١٠م، الذي رفع للحكومة إلى تحقيق العديد من المنجزات منها التمثيل في ٣٧ مجلس إدارة، والتمثيل في خطوط مشاركة فاعلة في ٢٢ لمكاتب التنفيذية في السلطات المحلية، وإصدار قانون الضرائب بعد أن وضع الاتحاد العام ملاحظات جوهرية حدت من النسب الذي كانت تقتطع من العامل أو العاملة وأعتبر المرتب الأساسي معفيا من الضرائب، أيضا الاتحاد العام كان في عام ٢٠٠٤م، وراء إصدار قانون التأمين الصحي والاجتماعي والآن هو في المراحل الأخيرة في مجلس النواب وأبدا الاتحاد العام ملاحظته الأخيرة وشارك مع اللجنة العامة للصحة والسكان ولجنة القوى العاملة وسلموهم ملاحظاتهم المكتوبة حول العديد من القضايا وخاصة ما يكفل للعامل وأسرته وورثته حقوقه التأمينية والصحية، أيضا على أنه يعمل على استكمال المنظومة حول التأمينات الاجتماعية ومراجعة، إضافة إلى أن الاتحاد العام يسعى مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومع منظمة العمل الدولية حول تعديل قانونين العمل لأنه صدر قانون عمل في ١٩٩٥م، والآن بعد خمسة عشر عاما في تغيرات كبيرة على سوق العمل، أيضا أن دخول اليمن وخاصة وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل إلى منظومة مجلس وزارة التعاون الخليجي فيجب عليهم مراجعة هذا القانون لكي يتفق مع منظومة التشريعي لدول مجلس التعاون الخليجي حتى تكون اليمن بقوانينها منسجمة مع قوانين مجلس التعاون الخليجي، أيضا هناك من القضايا مثل التأهيل والتدريب سواء على القيادات العام بعدد من الدورات في التخطيط الإستراتيجي للقيادات العمالية سواء نسوية أو ذكورية .

دور المرأة

● ماذا عن دور المرأة في العمل النقابي والعمالي؟

– المرأة بدأت عنصراً فاعلاً ومؤثراً في العمل النقابي والعمالي بحيث قامت